تحرك عاجل

تأجيل محاكمة "شوكان" إلى 27 ديسمبر/كانون الأول 2016

تأجلت محاكمة المصور الصحفي المصري وسجين الرأي محمود أبو زيد (المعروف باسم "شوكان") إلى يوم 27 ديسمبر/كانون الأول 2016. ولم يتوفر بعد تقرير طبيب السجن الخاص بحالة "شوكان" واللازم لضمان الإفراج عنه لدواعٍ صحية.

في 10 ديسمبر/كانون الأول 2016، قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل محاكمة المصور الصحفي وسجين الرأي محمود أبو زيد (المعروف باسم "شوكان") إلى يوم 27 ديسمبر/كانون الأول 2016، لمواصلة عرض أدلة النيابة العامة المستمدة من تسجيلات الفيديو في المحكمة. ولم يُقدم تقرير طبيب السجن بشأن حالة "شوكان" إلى المحكمة خلال الجلسة الأخيرة، بالرغم من أن الطبيب أجرى الفحص الطبي على "شوكان" لتأكيد إصابته بالتهاب الكبد الوبائي "سي"، بعد نقله يوم 19 أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى سجن "التحقيق" داخل مجمع سجون طرة، وذلك حسبما ذكر محاميه لمنظمة العفو الدولية. وقد أُفرج عن متهمين آخرين في القضية نفسها بعد أن أكدت تقارير الطبيب الشرعي أنهما مصابان بالتهاب الكبد الوبائي "سي"، وهو المرض نفسه الذي يعاني منه "شوكان".

ويُحاكم محمود أبو زيد، البالغ من العمر 29 عاماً، في محاكمة جماعية مع 738 متهماً آخرين، بينهم عدد من كبار قيادات جماعة "الإخوان المسلمين". ولم تُقدم حتى الآن أية أدلة تثبت مسؤولية محمود أبو زيد عن التهم المنسوبة إليه. وكانت النيابة العامة قد وجهت له تسع تهم، من بينها "القتل العمد"، مما يجعله عرضة لخطر الحكم عليه بالإعدام في حالة إدانته. ويُذكر أنه قُبض عليه في 14 أغسطس/آب 2013، بينما كان يلتقط صوراً.

ويعاني محمود أبو زيد من سوء حالته الصحية، ولا يتلقى العلاج الطبي الكافي لحالته في محبسه، حسبما ذكر محاميه وصديقه منذ الطفولة الذي يناضل من أجل إطلاق سراحه. وقد تعرض للتعذيب والضرب في الحجز، حسبما ذكر محمود في شهادته.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- حث السلطات المصرية على إسقاط جميع التهم المنسوبة إلى محمود أبو زيد والإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط باعتباره من سجناء الرأي، حيث يُحتجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛

- مطالبة السلطات بأن تقدم تقرير طبيب السجن إلى المحكمة، وبأن توفر لمحمود أبو زيد أي علاج طبي قد يحتاجه.
- مطالبة السلطات بحماية محمود أبو زيد من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- مطالبة السلطات بأن تأمر بإجراء تحقيق مستقل ونزيه بخصوص الادعاءات القائلة بأنه تعرض للضرب والتعذيب، وتقديم المسؤولين عن هذه المعاملة إلى ساحة العدالة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 25 يناير/كانون الثاني 2017 إلى كل من:

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 1441 391 2 202+

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

وزير الداخلية

معالي السيد/ مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

مصر

رقم الفاكس: 5529 2794 202+

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg
E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفيرة/ ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 9713 574 2 202+

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث العاشر للتحرك العاجل رقم: UA 243/14. لمزيد من المعلومات، انظر:
https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/5103/2016/en/

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة "شوكان" إلى 27 ديسمبر/كانون الأول 2016

معلومات إضافية

محمود أبو زيد (المعروف أيضاً باسم "شوكان") مصور صحفي حر، وقُبض عليه يوم 14 أغسطس/آب 2013 بينما كان يؤدي مهمة صحفية بتكليف من وكالة "ديموتكس" للصور الصحفية ومقرها لندن. وقُبض على صحفيين أجنبيين آخرين معه، ولكن أُفرج عنهما في اليوم نفسه. وقد أبلغت وكالة "ديموتكس" النيابة العامة بأن محمود أبو زيد كان في مهمة بتكليف من الوكالة، ومع ذلك استمر احتجازه.

وقال محمود أبو زيد إن ضباطاً من الشرطة والجيش اعتدوا عليه بالضرب في اليوم الأول من احتجازه وفي يوم 17 أغسطس/آب 2013، عندما نُقل من زنزانة مكتظة في أحد أقسام الشرطة في القاهرة إلى سجن أبو زعبل في العاصمة المصرية. وقد جاء في رسالة بعث بها محمود أبو زيد، ونشرتها منظمة العفو الدولية في 5 إبريل/نيسان 2015 (مُتاحة على الموقع: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/04/600-days-in-jail-for-taking-pictures) أن الضباط انهالوا عليه لكماً وركلاً وضرباً بالهراوات. كما احتُجز في شاحنة متوقفة لمدة ثماني ساعات، في درجة حرارة أعلى من 30 درجة مئوية، وبدون طعام ولا ماء ولا هواء نقي، وذلك عند نقله إلى سجن أبو زعبل. وفي هذه الرسالة، وصف محمود أبو زيد حبسه إلى أجل غير مسمى بأنه أمر "غير محتمل نفسياً".

وقد ظل "شوكان" محتجزاً لما يزيد عن فترة السنتين التي حددتها المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية المصري باعتبارها المدة القصوى للحبس الاحتياطي بالنسبة للمتهمين بجرائم يُعاقب عليها بالسجن المؤبد أو بالإعدام. وينص القانون على أنه يجب أن يصدر الحكم على المتهم خلال مدة السنتين وإلا وجب الإفراج عنه فوراً.

وكان "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" المنبثق عن مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قد أصدر، يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016، رأيه في حالة "شوكان"، فطالب السلطات المصرية بأن "تفرج فوراً" عن "شوكان"، وبأن تمنحه "حقاً قابلاً للتنفيذ بالحصول على تعويض". واعتبر "الفريق العامل" أن القبض على "شوكان" وحرمانه من حريته يُعد عملاً تعسفياً وانتهاكاً للحقوق والحريات المكفولة بموجب "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

ويُحتجز "شوكان" في مجمع سجون طرة في القاهرة، وفي 19 أكتوبر/تشرين الأول 2016، نُقل من سجن استقبال طرة إلى سجن التحقيق بطرة. ولم يتضح حتى الآن سبب هذا النقل.

وقد اتسمت إجراءات محاكمة شوكان بأنها جائرة. فقد مُنع محاموه مراراً من الاطلاع على وثائق أساسية تتعلق بالقضية، بما في ذلك قائمة التهم المنسوبة إليه، مما جعل من الصعب عليهم إعداد الدفاع عنه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحاكمات الجماعية تجعل من الصعب ضمان الحق في محاكمة عادلة لكلٍ من المتهمين. وقد استخدمت السلطات المصرية المحاكمات الجماعية لاستهداف جماعات المعارضة، حيث يواجه كثيرون ممن يمثلون للمحاكمة تهماً ملفَّقة دون إثبات المسؤولية الجنائية الفردية لكل متهم.

ويُوضع المتهمون، عند إحضارهم إلى قاعة المحكمة، في قفص زجاجي عازل للصوت، ويتابعون إجراءات المحاكمة من خلال سمَّاعات، مما يجعل من الصعب عليهم الاستماع بشكل جيد، حسبما ذكر أحد المحامين. ولا يمكن لأي من المتهمين مخاطبة هيئة المحكمة إلا إذا سمح له القاضي بالخروج من القفص الزجاجي والتحدث.

ويُذكر أن مصر دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي تنص المادة 9 منه على حظر الاحتجاز التعسفي. وتكفل المادة 19 من العهد الحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين. وتكفل المادة 14 حق كل فرد في أن تُنظر قضيته بشكل منصف وعلني من جانب محكمة مختصة مستقلة حيادية مُنشأة بحكم القانون. كما تكفل المادة نفسها حق كل فرد يواجه تهماً جنائية في أن يتم إعلامه فوراً بطبيعة التهم الموجهة إليه وأسبابها، والحق في أن يُعطى من الوقت والتسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه، والحق في أن يُحاكم حضورياً، والحق في مناقشة شهود الإثبات بنفسه أو بواسطة غيره.

الاسم: محمود أبو زيد (شوكان)
النوع: ذكر